

ليبيا: عقيلة والمشري يقبلان دعوة أممية للقاء



مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز

ليبيا، ونتج عنها المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية. وبعد نهاية خارطة، طالب رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب فتحى باشاغا رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة بتسليم السلطة واعتبر حكومته منتهية الولاية، فيما يصر الدبيبة على الاستمرار لحين إجراء الانتخابات. وفي هذا الشأن، حثت الأمم المتحدة القادة الليبيين على الامتناع عن استخدام تاريخ 22 يونيو كأداة للتلاعب السياسي. ومن ناحية، أقرت الأمم المتحدة بأن تاريخ 22 يونيو حدد موعدا لنهاية خارطة الطريق، إلا أنها اشارت لشرط إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل هذا التاريخ، وأوضحت أن هذا «لم يحدث».

وجاء ذلك في بيان للمتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ليلة البارحة، حث فيه القادة الليبيين على ضرورة التوافق على قاعدة دستورية سليمة تجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية على أساسها.

وقال المتحدث: «أولويتنا إجراء انتخابات عامة في ليبيا، ونهدف إلى دعم الاستقرار والحفاظ على الهدوء وعدم الانجرار إلى التصعيد، ولا نزال على قناعة راسخة بأن الانتخابات هي السبيل الوحيد لتجديد الشرعية لجميع المؤسسات في ليبيا».

طرابلس – «وكالات»: عبرت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني وليامز، أمس الخميس، عن سرورها للتأكيد على قبول كل من رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، دعوتها للاجتماع بمقر الأمم المتحدة في جنيف في الفترة 28 إلى 29 يونيو الجاري بغية مناقشة مسودة الإطار الدستوري بشأن الانتخابات.

ووجهت وليامز، عبر حسابها في «تويتر» صباح اليوم، التحية إلى رئاستي المجلسين على التزامهما بإنجاز التوافق بشأن المسائل المتبقية عقب اجتماع لجنة المسار الدستوري المشتركة الأسبوع المنصرم في القاهرة.

وأعلنت وليامز، الاثنين الماضي، عن انتهاء الجولة الثالثة والأخيرة من مفاوضات اللجنة الدستورية المشتركة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمتعلقة بالمسار الدستوري، دون أن يتم إحراز تقدم بشأن التوافق على إطار دستوري للانتخابات.

وعقب ذلك، دعت وليامز رئاستي المجلسين للاجتماع خلال 10 أيام في مكان يتم الاتفاق عليه لتجاوز النقاط العالقة.

وجاء فضل اللجنة قبل يوم من نهاية مدة خارطة طريق جنيف التي وحدت السلطة التنفيذية في

قرب سلفيت في شمال الضفة الغربية، أمس الأول الأربعاء. ويعيش حوالي 600 ألف إسرائيلي في مستوطنات بالضفة الغربية، والقدس الشرقية، وهي أرض احتلتها إسرائيل في حرب 1967.

وتعتبر معظم الدول المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، لكن إسرائيل ترفض ذلك.

وندد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينيسلاند بالهجوم في تغريدة على تويتر. وكتب وينيسلاند «يجب محاسبة مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة سريعا».

من جانب آخر أصيب شاب فلسطيني بالرصاص، أمس الخميس، خلال مواجهات مع القوات الإسرائيلية في مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم بالضفة الغربية.

وقالت وزارة الصحة إن شابا (23 عاما) أصيب برصاصة في البطن، يعاني من نزيف حاد، وتم نقله إلى مستشفى بيت جالا الحكومي، وحالته خطيرة.

وأفادت مصادر محلية، بأن «قوة خاصة اقتحمت المخيم بسيارة مدنية، تبعتها قوة كبيرة من جيش الاحتلال، ونشرت القناصة على أسطح المنازل».

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) عن منسق لجنة التنسيق الفصالي في بيت لحم محمد الجعفري قوله إن «مواجهات اندلعت

في حارة الولجية على الشارع الرئيسي القدس الخليل، أطلقت خلالها قوات الاحتلال الرصاص وقنابل الغاز والصوت صوب الشبان» ، موضحا أن المواجهات ما زالت مستمرة.

جدار أمني جديد تبنيه إسرائيل بطول 45 كلم وارتفاع 9 أمتار

وزير الدفاع الإسرائيلي: إذا لزم الأمر سندخل إلى بيروت وصيدا وصور



وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس

وكانت إسرائيل بنّت في يونيو 2002 جدارا على أراضي الضفة الغربية، أغلبه إسمنتي، وبعضه يتكون من سياج وأسلاك شائكة، بداعي منع فلسطينيين من التسلل، في خطوة أدانتها السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة.

من جهة أخرى قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن الشرطة اعتقلت الأربعة، يهوديا مشتبهيا في صلته بطعن فلسطيني حتى الموت في الضفة الغربية المحتلة.

وقال شهود إن الضحية ويدعى علي حسن حرب تعرض للطنع الثلاثة أثناء محاولة فلسطينيين إبعاد مجموعة من المستوطنين عن أرضهم. وقالت وزارة الصحة الفلسطينية إن مستوطنا طعن حرب في القلب.

وقال المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية في البداية، إنه لم يتضح من الذي قتل حرب، وأن الشرطة تحقق في الواقعة.

وبشارك مئات الفلسطينيين في تشييع جثمان حرب في بلدة إسكاكا الفلسطينية

تكنولوجية أخرى، لمنع عمليات التسلل، وسيجل مكان السياج الأمني الذي تم بناؤه قبل 20 عاما قرب الحدود البحرية «سيكون الغربية، وينتهي في منطقة بيت حيفر».

وكان وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، صرح بـ«أننا نواصل تعزيز حماية الشمال من خلال تعزيز الحاجز الأمني وتوفير حل للجهة الداخلية الإسرائيلية كجزء لا يتجزأ من أنشطتنا العملياتية، في الوقت نفسه سنواصل العمل لمواجهة أي تهديد من أجل توفير الأمن لمواطني إسرائيل»، وفق تعبيره عن الجدار الذي يقوم قسم الهندسة والبناء بوزارة الأمن والقيادة المركزية للجيش الإسرائيلي بتنسيق جهود البناء.

أما رئيس مديرية الحدود بوزارة الدفاع الإسرائيلية، عيران أوفير، فصرح بأن «العمل سيستمر نحو عام، وأن أي جزء مغلق من الجدار سيمر بإحكام الدخول إلى إسرائيل وسنواصل في الوقت نفسه إغلاق الثغرات على طول خط التماس»، كما قال.

وبين لبنان، والتي يجب أن نختتمها بشكل سريع وعادل، واعتبر أن التوصل لاتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية «سيكون بالنسبة للاقتصاد اللبناني المحتضر، بمثابة نسيئة من الهواء النقي للتنفس» بحسب رأيه.

ومثله كان الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، قال في 14 يونيو الجاري، إنه: «لا يوجد نزاع غير قابل للحل بين لبنان وإسرائيل، ولا العملياتية اللبناني والإسرائيلي.. كفاحنا هو ضد النفوذ الإيراني المفروض على لبنان وضد النظام الإيراني المستمر بنشر الكراهية والإرهاب والألم والمعاناة، ويتدمير الدولة اللبنانية وبالسعي إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط برمته».

من ناحية أخرى بدأت إسرائيل في بناء جدار أمني، طوله 45 كيلومترا وارتفاعه 9 أمتار شمال الضفة الغربية، بحسب بيان صدر اليوم عن وزارة الأمن الإسرائيلية، وفيه أن «الجدار الخرساني الضخم يحتوي على معدات حماية ووسائل

الأراضي المحتلة – «وكالات»: هدد وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، بإعادة اجتياح لبنان وتكبيد حزب الله «ثمنا باهظا» بأي عملية عسكرية محتلمة، وفقا لما ورد على لسانه في سلسلة «تغريدات» تويترية كتبها مساء أمس الأول الأربعاء، وقال في إحداها: «نحن جاهزون للمعركة، وإذا لزم الأمر سنسير مرة أخرى إلى بيروت وصيدا وصور».

وكان غانتس كتب في أولى تغريداته: «وصلت اليوم إلى تجمع لإحياء الذكرى الأربعين لعملية (سلام الجليل) بكريات شمونة»، في إشارة إلى «حرب لبنان» التي اندلعت في 6 يونيو 1982 ووصلت إسرائيل خلالها إلى بيروت، بحسب ما نجد في فيديو تعرضه «العربية.

نت» أثناء، فحاصرتها برا وبحرا طوال 88 يوما، ثم انتهت بان تسحب المقاومة الفلسطينية التي كانت تضم 12 ألفا من بيروت، مقابل أن تراجع إسرائيل من المنطقة.

وكتب الوزير في تغريدة أخرى، أنه: «في حال طلب منا القيام بعملية عسكرية في لبنان، فستكون قوية ودقيقة، وستفرض ثمنا باهظا على حزب الله ودولة لبنان ولن يتم استخدام أي بنية تحتية لإلحاق الأذى بنا محصنة في مواجهة أي تهديد لمواطني إسرائيل» كما قال.

إلا أنه عاد وأكد أن «صراعنا ليس مع مواطني لبنان، الذين مددنا لهم أيدينا عدة مرات، بينها العام الماضي.. هناك طرق للسير، يجب أن يتحلى الجانب الآخر بالشجاعة للبدء فيها، وكرر أن إسرائيل «لا تريد الحرب. ونحن مستعدون للذهاب بعيدا جدا في طريق السلام والتسوية في ما يتعلق بالحدود البحرية بيننا

جونسون رداً على احتمال استقالته: هل أنتم مجانين؟!



رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

للصحافيين في طريقه إلى رواندا لحضور اجتماع الكومنولث أي تلميح أو إشارة إلى مغادرة منصبه بعد الهزيمة في الانتخابات الفرعية.

واستنكر في رده على سؤال عن استقالته إذا خسر المقعدين فقال: «هل أنتم مجانين؟». وأضاف «الأحزاب الحاكمة عموما لا تفوز بالانتخابات الفرعية، خاصة في منتصف المدة. كما تعلمون، أنا متفائل جدا، لكن أيضا هذا هو الواقع».

وأصبح مقعدان، أحدهما في شمال إنجلترا والآخر في الجنوب، شاغرين بعد استقالة صاحبيهما المحافظين، أحدهما بسبب مشاهدة أفلام إباحية في البرلمان، والآخر بعد إدانته بالاعتداء الجنسي على مرافق.

لندن – «وكالات»: رفض رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون التلميحات إلى أنه قد يستقيل، إذا خسر حزبه مقعدين في البرلمان في انتخابات أمس الخميس، واصفا إياها بـ«ضرب من الجنون».

وستمثل الانتخابات أول فرصة للناخبين للحكم على جونسون منذ تقرير حكومي في الشهر الماضي عن حفلات أقيمت في مكتبه في داوينغ ستريت خلال الجائحة، رغم قواعد العزل العام. وفي وقت سابق من هذا الشهر، نجا جونسون من تصويت على الثقة، لكن رئاسته للوزراء غارقة في سلسلة فضائح، ويخضع هو نفسه لتحقيق من لجنة برلمانية بتهمة تضليل البرلمان.

لكن جونسون رفض في تصريحات

نقل زعيمة ميانمار المعزولة أونغ سان سوتشي إلى حبس انفرادي

المجموعة العسكرية زاو مين تون في بيان «وفقا للقوانين الجنائية وضعت في حبس انفرادي في سجن» في العاصمة البورمية.

نابيداو العاصمة التي بناها الجيش، كما أعلنت المجموعة العسكرية الحاكمة الخميس. وقال الناطق باسم

«وكالات»: نُقلت زعيمة ميانمار المعزولة أونغ سان سو تشي من مركز إقامتها الجبرية إلى حبس انفرادي في مجمع سجون في

توقيف إيرانيين للاشتباه بتحضيرهم لاستهداف إسرائيليين في تركيا

إيران: تعيين رئيس جديد لاستخبارات الحرس الثوري

وأضافت الوكالة أنه تم ضبط أسلحة خلال عمليات تفتيش نُفذت في منطقة بونغلو في وسط اسطنبول.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الذي يزور تركيا الخميس، دعا في ١٣ يونيو المواطنين الإسرائيليين المقيمين في تركيا، إلى مغادرتها «في أقرب وقت ممكن» خوفا من هجمات إيرانية.

وفي الأسابيع الماضية، أفادت الصحافة الإسرائيلية نقلا عن مصادر طلبت عدم الكشف عن هويتها، عن محاولات هجوم ضد إسرائيليين في تركيا.

وأحيطت هذه الهجمات عبر التعاون بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والتركية، مع تعزيز المبلدين علاقاتهما في الأشهر الأخيرة.

وأشادت إسرائيل والعلاقات بنقطة تحول في العلاقات بينهما بعد زيارة الرئيس إسحاق هرتسوغ إى تركيا في مارس ، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس إسرائيلي إلى تركيا منذ العام ٢٠٠٧.

وقام وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو الذي استقبل نظيره الإسرائيلي في أنقرة، اليوم، بزيارة نادرة إلى القدس في نهاية مايو كجزء من هذا التحول الدبلوماسي.



الحرس الثوري الإيراني

السلطات الإيرانية أي معلومات حول ما جرى، كما لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث. من جهة أخرى أقادت وسائل إعلام تركية عن توقيف ٨ أشخاص من بينهم إيرانيين، الأسبوع الماضي في اسطنبول، للاشتباه بتحضيرهم هجمات ضد مواطنين إسرائيليين.

وأشارت وكالة الأنباء التركية «إخلاص» إلى أن الأشخاص الثمانية الذين أُلقي القبض عليهم من قبل الشرطة ومنظمة الاستخبارات الوطنية التركية، يعملون لحساب الاستخبارات الإيرانية.

ويُعرف طائب الذي ولد عام 1963 في طهران، بتاريخه الطويل من القتل والتخكيل، حيث اتهمه المعارضة الإيرانية بأنه مصمم خطط القتل ومؤامرات المافيا في نظام ولاية «الفيقه».

يذكر أن طائب كان قائدا سابقا للقوات الشعبية شبه العسكرية «البسيج»، ثم نائبا لوزير المخابرات الحرس الثوري، وفي عام 2019 تمت ترقيته من نائب وزير المخابرات إلى رئيس جهاز استخبارات الحرس الثوري، حتى وردت أنباء عن محاولة اغتياله اليوم، في ظروف غامضة، حيث لم تكشف

استهداف إسرائيليين في تركيا».

وبحسب صحيفة «يسرائيل هيوم»، فإن اسم حسين طائب، تردد حديثا في الدوائر الأمنية الإسرائيلية كونه العقل المدبر لهجمات ضد إسرائيليين على الأراضي التركية.

وقالت إن «طائب هو أحد الشخصيات البارزة في الحرس الثوري، وهو رجل دين، ترأس المخابرات منذ أكثر من عقد، ووفق تقارير بخشي الأن من فقدان وظيفته في مواجهة سلسلة من حوادث الموت الغامضة في أماكن مختلفة في إيران تنسب إلى إسرائيل».